منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 341، جنيف، آذار/ مارس 2021

قسم وضع السياسات

POL

جزء التعاون الإنمائي

التاريخ: ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٢١
الأصل: إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥: خطة التنفيذ

غرض الوثيقة

تعرض هذه الوثيقة خطة التنفيذ المرافقة لاستراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. وتتابع القرار الذي اتخذه مجلس الإدارة في دورته ٣٤٠ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠) والذي يطلب فيه من المكتب أن يقدم مثل هذه الخطة كي يناقشها مجلس الإدارة ويعتمدها في دورته ٣٤١ (آذار/ مارس ٢٠٢١) وأن يجري استعراض منتصف المدة للاستراتيجية وخطة التنفيذ في ٢٠٢٣.

واستراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية هي وسيلة رئيسية من أجل المضي قدماً بطموح المنظمة في تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان من جائحة كوفيد-١٩. وتسهم استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية، ضمن إطار أهداف إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل والخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية، في تحقيق نتائجها السياسية وأهداف التنمية المستدامة المعنية كما حددها برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية. وتوضح استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية وخطة التنفيذ المرافقة لها كيف يمكن لمنظمة العمل الدولية تحسين فعالية خدماتها المقدمة من أجل التعاون الإنمائي إلى الهيئات المكونة الثلاثية في دولها الأعضاء.

وتوفر الخطة إطار تنفيذ يتضمن الحصائل الرئيسية والجداول الزمنية، ويحدد الإجراءات المطلوب اتخاذها في الدعائم الأربعة لاستراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية، وهي: "١" الخدمات المقدمة إلى الهيئات المكونة؛ "٢" الشراكات من أجل اتساق السياسات؛ "٣" الشراكات من أجل توفير التمويل؛ "٤" الكفاءة ونتائج العمل اللائق والشفافية.

ومجلس الإدارة مدعو إلى أن يؤيد خطة التنفيذ المقترحة وأن يطلب من المدير العام أن يراعي إرشادات مجلس الإدارة عند تنفيذ الخطة (انظر مشروع القرار في الفقرة ١٥).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: النتيجة التمكينية جيم: خدمات الدعم الفعالة والاستخدام الفعال لموارد منظمة العمل الدولية.
النتيجة التمكينية ألف: للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣: تحسين المعارف والتأثير من أجل تعزيز العمل اللائق.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة الشراكات والدعم الميداني.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.340/POL/6؛ الوثيقة GB.341/PFA/1؛ الوثيقة GB.341/PFA/2؛ الوثيقة GB.341/INS/4؛ الوثيقة GB.341/INS/7؛ الوثيقة GB.341/INS/8.

أولاً - معلومات أساسية

١. تعرض هذه الوثيقة خطة التنفيذ المرافقة لاستراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. وكان مجلس الإدارة قد وافق في دورته ٣٤٠ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠) على الاستراتيجية وطلب من المكتب أن يقدم إلى مجلس الإدارة خطة تنفيذ مرافقة لها كي يناقشها ويعتمدها في دورته ٣٤١ (آذار/ مارس ٢٠٢١) إضافة إلى استعراض منتصف المدة للاستراتيجية وخطة التنفيذ في ٢٠٢٣.[١]

٢. وينبغي قراءة الخطة بالاقتران مع بنود أخرى معروضة على مجلس الإدارة في دورته الحالية، وهي: مقترحات المدير العام للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ [٢] وانعكاسات كوفيد-١٩ على تنفيذ البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ [٣] وكوفيد-١٩ وعالم العمل [٤] وآخر المستجدات عن عملية إصلاح الأمم المتحدة،[٥] إضافة إلى مقترحات تهدف إلى تعزيز اتساق أكبر ضمن النظام متعدد الأطراف.[٦]

ثانياً - الملاءمة الاستراتيجية لاستراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية وخطة تنفيذها

٣. لا يمكن تحقيق مساهمة منظمة العمل الدولية في برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ دون تعاون إنمائي. والتعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية، الذي يتسق اتساقاً كاملاً مع السياسة الشاملة لمنظمة العمل الدولية وإطارها البرنامجي ويدعمهما، إنما هو وسيلة عمل رئيسية من أجل تحقيق الأولويات الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية وتوفير الخدمات إلى الهيئات المكونة الثلاثية، وخصوصاً على المستوى الوطني. وتعمل استراتيجية التعاون الإنمائي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ على توجيه هذا الجهد، لا سيما عن طريق إنفاذ قرار مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٨ بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة، الذي اعتمد في الدورة ١٠٧ (٢٠١٨) لمؤتمر العمل الدولي.[٧]

٤. إن الهدف الإرشادي للخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، هو تطبيق أحكام إعلان المئوية من أجل انتعاش من أثر جائحة كوفيد-١٩، يكون محوره الإنسان. والنتائج السياسية الواردة في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ وفي مقترحات المدير العام للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ تتسق على نحو وثيق مع أحكام إعلان المئوية، وتضع معايير منظمة العمل الدولية وهيكلها الثلاثي والحوار الاجتماعي في صميم إجراءات المنظمة.

٥. وتحدد النتائج السياسية لمنظمة العمل الدولية أولويات العمل اللائق المواضيعية للمنظمة. ويدرج المكتب على نحو منتظم غايات أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها المعنية في إطار نتائجه، ملبياً بهذه الطريقة دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف. وهذا ما يمكّن المكتب من تتبّع التقدم المحرز في النواحي المتعلقة بالعمل اللائق من أهداف التنمية المستدامة في مجالات مثل الحد من الفقر والحماية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والعمالة وحقوق العمل والإنتاجية والنمو الاقتصادي وتنمية المنشآت وسلاسل

---

[١] الوثيقة GB.340/POL/PV، الفقرة ١٥٦.

[٢] الوثيقة GB.341/PFA/1.

[٣] الوثيقة GB.341/PFA/2.

[٤] الوثيقة GB.341/INS/4.

[٥] الوثيقة GB.341/INS/7.

[٦] الوثيقة GB.341/INS/8.

[٧] مؤتمر العمل الدولي، قرار بشأن التعاون الإنمائي الفعّال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٧، ٢٠١٨.

القيم.[٨] ولهذا، تنطوي النتائج السياسية على نهج شامل يراعي قضايا الجنسين ومستدام بيئياً: باعتباره حجر الأساس لإعادة البناء على نحو أفضل وعدم ترك أحد على قارعة الطريق.

٦. وقد وضع نشاط منظمة العمل الدولية على المستويين الإقليمي والقطري في سياق احتياجات الهيئات المكونة، كما تتجلى في استنتاجات الاجتماعات الإقليمية لمنظمة العمل الدولية [٩] وفي الأطر الإقليمية والبرامج القطرية المعنية للعمل اللائق. والبرامج القطرية للعمل اللائق مستمدة من أطر الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام (أطر الأمم المتحدة للتعاون) وهي متسقة، حسب الاقتضاء، مع خطط الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة أزمة كوفيد-١٩. والبرامج القطرية للعمل اللائق هي وسائل رئيسية من أجل توفير خدمات منظمة العمل الدولية إلى الهيئات المكونة، بما في ذلك عن طريق برامج ومشاريع وأنشطة يدعمها التعاون الإنمائي والشراكات.

٧. وبالتالي، يدعم التعاون الإنمائي في هذا السياق العام الاستراتيجية الشاملة لمنظمة العمل الدولية بشأن تعزيز القدرات المؤسسية للهيئات المكونة [١٠] ويسهم أيضاً في التزام المكتب بإضفاء تحسينات مستمرة على الأداء التنظيمي والتعلم.

٨. وتراعي خطة تنفيذ الاستراتيجية هذه الأطر المعنية للأمم المتحدة، مثل قرار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات والصادر في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠، واتفاق الأمم المتحدة للتمويل، لا سيما فيما يتعلق بالطرق التي يدعم بها التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية مشاركة الهيئات المكونة في عمليات الأمم المتحدة، وعلى سبيل المثال، في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث.

٩. وأخيراً، تستمر مبادئ التعاون الإنمائي الفعّال، التي تشدد على أهمية الملكية الوطنية والتركيز على النتائج والشراكات الشاملة والشفافية والمساءلة المتبادلة،[١١] في إرشاد التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية. وقد ذكّر القرار بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة، تذكيراً واضحاً بهذا المبدأ، وهو يدعم استراتيجية التعاون الإنمائي اللاحقة لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥.

◄ ثالثاً - إطار التنفيذ

١٠. يتطلب التعاون الإنمائي الفعّال اتخاذ إجراءات في أربعة مجالات تشكل استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية، وهي: "١" الخدمات المقدمة إلى الهيئات المكونة؛ "٢" الشراكات من أجل اتساق السياسات؛ "٣" الشراكات من أجل توفير التمويل؛ "٤" الكفاءة ونتائج العمل اللائق والشفافية. ويعرض هذا القسم لمحة عامة عن الإجراءات الاستراتيجية المطلوب اتخاذها ضمن كل مجال من المجالات الأربعة، ويحدد كيف ستنفذ الاستراتيجية. وتعرض بعض هذه الإجراءات استمرارية للأنشطة المعنية التي أطلقت بموجب خطة العمل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، وعالجتها آخر المستجدات عن إصلاح الأمم المتحدة.[١٢]

١١. ومن أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التعاون الإنمائي، يعرض الجدول أدناه الحصائل الرئيسية والجدول الزمني من أجل تحقيقها. وبالنظر إلى أن التعاون الإنمائي هو وسيلة رئيسية من أجل تنفيذ برنامج عمل منظمة العمل الدولية، سيعتمد رصد خطة التنفيذ، حيثما أمكن ذلك، على أطر النتائج الحالية ويستند إليها. وبالتالي، تسترشد الإجراءات والحصائل بالنواتج والمؤشرات في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ [١٣] وتتمشى معها، حسب مقتضى الحال. ومن شأن ذلك أن يضمن أنّ التقارير المقدمة بشأن التقدم المحرز في خطة التنفيذ، تكملّ ولا تكرر الهيكل المقرر لوضع التقارير الاستراتيجية المقدمة إلى مجلس الإدارة عن طريق جملة أمور

---

[٨] انظر على سبيل المثال موجز العلاقات بين غايات أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها، والنتائج السياسية لمنظمة العمل الدولية في الملحق الثاني لبرنامج وميزانية منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ ومقترحات برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ (الوثيقة GB.341/PFA/1).

[٩] للاطلاع على معلومات عن الاجتماعات الإقليمية لمنظمة العمل الدولية، يرجى زيارة الصفحة الالكترونية المخصصة.

[١٠] الوثيقة GB.335/INS/9.

[١١] الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال.

[١٢] الوثيقة GB.341/INS/7.

[١٣] على سبيل المثال، تتعلق خمسة مؤشرات مقترحة من أجل النتائج التمكينية في مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، باستراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية وخطة تنفيذها.

منها، تقرير تنفيذ البرنامج وتقارير التقييم واستعراضات التقييم التوليفي والدراسات الجامعة عن فعالية منظمة العمل الدولية في تحقيق نتائج العمل اللائق [١٤] وخطط عمل منظمة العمل الدولية الأخرى.[١٥]

١٢. وسيقدم استعراض منتصف المدة للاستراتيجية وخطة التنفيذ إلى مجلس الإدارة في ٢٠٢٣. وسيعدّ الاستعراض بتعاون وثيق مع المكاتب الميدانية والإدارات في المقر، مستنداً إلى خبرات الهيئات المكونة حسب مقتضى الحال، وسيتضمن أمثلة ملموسة عنها. ومن شأن ذلك أن يتيح لمجلس الإدارة أن يرصد التقدم المحرز وأن يقدم، حسب الاقتضاء، الإرشاد من أجل خطة التنفيذ في النصف الثاني من الإطار الزمني للاستراتيجية.

١٣. ومن شأن درس التعلم الذي سينبثق عن تنفيذ هذه الخطة وعن برامج ومشاريع التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية، أن يواصل بدوره إثراء إنتاج المعارف وإدارتها وممارسات تقاسمها، كما سيكون جزءاً لا يتجزأ من مبادرات إدارة المعارف الجديدة، مما سيساعد على إبقاء منظمة العمل الدولية منظمة تعلم وابتكار وسرعة تحرك.

١٤. ويتطلب التعاون الإنمائي مشاركة "كامل منظمة العمل الدولية". وبالتالي، سيكون التعاون القوي والشامل والمستمر على مستوى المكتب بين المكاتب الميدانية والمقر أساسياً من أجل تنفيذ الخطة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيضع المكتب نظاماً فعالاً من أجل تفعيل الإشراف على خطة التنفيذ ورصدها ووضع التقارير بشأنها، بما في ذلك خطة إدارة داخلية تحدد المسؤوليات والجداول الزمنية. ويتسم الدعم النشط المستمر الذي تقدمه الحكومات والشركاء الاجتماعيون في الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، إلى جانب جميع الشركاء الإنمائيين في منظمة العمل الدولية، بأنه ذو أهمية رئيسية من أجل نجاح الاستراتيجية.

◄ لمحة عامة عن الإجراءات حسب مجال التركيز

مجال التركيز ١ - الخدمات المقدمة إلى الهيئات المكونة		
الإجراء المقترح	**الحصائل**	**الجدول الزمني**
١-١ خدمات تعاون إنمائي تلبي ما تحدد من احتياجات الهيئات المكونة الثلاثية لتنمية قدراتها استناداً إلى الأولويات وخطط تنمية القدرات المؤسسية.	إنتاج أدوات إرشاد محدثة بشأن تصميم تدخلات تنمية القدرات، بما في ذلك بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية.	٢٠٢١-٢٠٢٣
	وضع منهجيات وأدوات تقييم محدثة لمنظمة العمل الدولية، من أجل تحسين تقييم نتائج تنمية القدرات وتعزيز التعلم التنظيمي، بما في ذلك بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية.	٢٠٢١-٢٠٢٥
١-٢ تعزيز امتلاك الهيئات المكونة لبرامج قطرية للعمل اللائق وبرامج ومشاريع تعاون إنمائي قائمة على الاحتياجات.	تحسين وتحديث العمليات التنظيمية والإرشاد والأدوات للبرامج القطرية للعمل اللائق وبرامج ومشاريع التعاون الإنمائي بهدف ضمان امتلاك الهيئات المكونة لها ومشاركتها في تصميمها وتنفيذها وتقييمها، بما في ذلك عن طريق الحوار الاجتماعي.	٢٠٢١-٢٠٢٣
١-٣ دعم المشاركة الفعالة للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في عمليات البرمجة والشراكة للأمم المتحدة على المستوى القطري.	وضع نُهج وأدوات استشارة الوعي وبرامج بناء القدرات بشأن التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة وأطر الأمم المتحدة للتعاون وخطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية، ونشرها على الهيئات المكونة في الأقاليم الخمسة، بما في ذلك بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية.	٢٠٢١-٢٠٢٥
	وضع نُهج وأدوات استشارة الوعي بشأن الميزة النسبية لمنظمة العمل الدولية وبرنامج العمل اللائق، ونشرها على المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.	٢٠٢١-٢٠٢٥
	تقديم المساعدة التقنية في الوقت المناسب في المجالات السياسية المعنية إلى الهيئات المكونة من أجل مشاركتها في عمليات البرمجة الخاصة بالأمم المتحدة على الصعيد القطري.[١٦]	٢٠٢١-٢٠٢٥

[١٤] من أجل الاطلاع على قائمة الاستعراضات التوليفية والدراسات الجامعة، يرجى زيارة الصفحة الالكترونية المخصصة.

[١٥] أحد الأمثلة هو خطة عمل منظمة العمل الدولية من أجل المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي سيجري تقييمها في ٢٠٢١.

[١٦] من أجل الاطلاع على معلومات بشأن دورات إطار الأمم المتحدة للتعاون حسب البلد، انظر: United Nations Sustainable Development Group.

وتشير الإجراءات المقترحة ١-١ و١-٢ و١-٣ على وجه الخصوص إلى ما يلي:

- استراتيجية تنمية القدرات المؤسسية على مستوى منظمة العمل الدولية (الوثيقة GB.335/INS/9)؛
- الحصيلة ١-١ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ والبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ [١٧]: زيادة القدرة المؤسسية لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال؛
- الحصيلة ١-٢ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ والبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣: زيادة القدرة المؤسسية لمنظمات العمال؛
- الحصيلة ١-٣ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ والبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣: زيادة القدرة المؤسسية لإدارات العمل وقدرتها على الصمود؛
- الحصيلة ٢-٣ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ والبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣: زيادة قدرة الدول الأعضاء على المشاركة في سياسة استشرافية لمعايير العمل الدولية؛
- الحصيلة باء-١ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣: تعزيز الدور القيادي والتوجه الاستراتيجي لضمان الأثر التنظيمي.

١-٤ تعزيز تنمية القدرات والمبادلات بين النظراء وتوسيع نطاقها من أجل تعزيز العمل اللائق بين الهيئات المكونة والشركاء الآخرين عبر طرائق وشراكات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث.	عقد عشر شراكات جديدة لمنظمة العمل الدولية تعزز مبادئ التعاون بين بلدان الجنوب ومؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب [١٨] من أجل دعم تنفيذ النتائج السياسية لمنظمة العمل الدولية.	٢٠٢١-٢٠٢٥
	وضع نُهج ومنهجيات وأدوات جديدة لمنظمة العمل الدولية من أجل زيادة النتائج واستدامة شراكات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث، وتزويد الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وموظفيها بها، بما في ذلك بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية.	٢٠٢١-٢٠٢٥
	إطلاق عشرين مبادرة من مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تنمية القدرات مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية ولصالحها، بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية.	٢٠٢١-٢٠٢٥
	آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات من أجل التعاون المثلث بين بلدان الجنوب تدمج الممارسات الجيدة من خبرات الشركاء الثلاثيين لمنظمة العمل الدولية في التوجه السياسي على مستوى المنظومة نحو كيانات الأمم المتحدة.	٢٠٢١-٢٠٢٣

ويشير الإجراء المقترح ١-٤ على وجه الخصوص إلى ما يلي:

- جميع النتائج السياسية للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ والبرنامج الميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣؛
- الحصيلة ألف-٤ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١: تقوية شراكات منظمة العمل الدولية ضمن النظام متعدد الأطراف من أجل دمج أكبر للنهج المتمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل في نقاشات وسياسات عالمية بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- الحصيلة ألف-٤ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣: تعزيز الشراكات من أجل اتساق السياسات والتعاون لتحقيق نتائج العمل اللائق والتنمية المستدامة؛

مجال التركيز ٢ - شراكات من أجل اتساق السياسات		
الإجراء المقترح	**الحصائل**	**الجدول الزمني**
٢-١ تعزيز الميزة النسبية لمنظمة العمل الدولية وبرنامج العمل اللائق في الشراكات العالمية متعددة أصحاب المصلحة والتحالفات والشبكات، بما في ذلك مع الأمم المتحدة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.	شراكات متعددة أصحاب المصلحة وتحالفات وشبكات تعقدها منظمة العمل الدولية أو بمشاركة منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة، تدمج وتحترم قيمة معايير العمل الدولية والهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي دعماً للعمل اللائق.	٢٠٢١-٢٠٢٥
	تعزيز مشاركة الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في الشراكات الأقاليمية وما بين الأقاليم من أجل العمل اللائق مع المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية وبينها ومع كيانات منظومة الأمم المتحدة أيضاً.	٢٠٢١-٢٠٢٥

[١٧] جميع الإشارات إلى البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ تتعلق بمقترحات المدير العام للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ (الوثيقة GB.341/PFA/1).

[١٨] وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الوثيقة A/RES/73/291.

٢-٢ زيادة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية متعددة الأطراف من أجل المزيد من الاتساق السياسي وسعياً إلى تمويل نتائج العمل اللائق على المستوى القطري.[١٩]	عقد ثلاثة اتفاقات مؤسسية ذات مواضيع تعزز الدفع قدماً بالعمل اللائق على المستويين الإقليمي والعالمي بين منظمة العمل الدولية والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية متعددة الأطراف.	٢٠٢١-٢٠٢٥
	تحتفظ منظمة العمل الدولية بدورها الريادي في المبادرة بشأن التمويل من أجل التنمية في زمن كوفيد-١٩ وما بعده،[٢٠] لا سيما المجموعة بشأن "الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية: الحماية الاجتماعية وقضايا الجنسين والشباب والصحة والتعليم وحقوق الإنسان"، وترشد، حسب مقتضى الحال، الدعم الاستشاري السياسي على المستويين الإقليمي والقطري.	٢٠٢١-٢٠٢٣
٢-٣ تنمية قدرات الهيئات المكونة وتعزيز شراكات منظمة العمل الدولية مع الهيئات الفاعلة الإنمائية ضمن إطار مبادرات التمويل وأطر التمويل الوطنية المتكاملة [٢١] التي تعزز العمل اللائق.	وضع أدوات ومبادرات تنمية القدرات لصالح الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وبمشاركتها بشأن التمويل من أجل العمل اللائق، بما في ذلك بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية.	٢٠٢١-٢٠٢٣
	دعم الحكومات الوطنية والهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية على المستوى القطري في مبادرات التمويل الإنمائي، بما في ذلك في سياق أطر الأمم المتحدة للتعاون وصندوق الأمم المتحدة من أجل أهداف التنمية المستدامة.	٢٠٢١-٢٠٢٥
	وضع نهج وأدوات بمشاركة الهيئات المكونة الثلاثية ولصالحها من أجل تقييم الفرص والمخاطر عند النظر في آليات تمويل ابتكارية.	٢٠٢١-٢٠٢٣
٢-٤ زيادة التعاون مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية (على غرار المنظمات غير الحكومية أو الجامعات) بهدف الارتقاء بقدراتها ومعارفها وخبراتها سعياً نحو تحقيق أهداف منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق.	شراكات بين القطاعين العام والخاص وتحالفات وشبكات أعمال تؤمنها أو تسهلها منظمة العمل الدولية من أجل الترويج لأهداف العمل اللائق.	٢٠٢١-٢٠٢٥

وتشير الإجراءات المقترحة ٢-١ و٢-٢ و٢-٣ و٢-٤ على وجه الخصوص إلى ما يلي:

- الحصيلة ألف-٤ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١: تقوية شراكات منظمة العمل الدولية ضمن النظام متعدد الأطراف من أجل دمج أكبر للنهج المتمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل في نقاشات وسياسات عالمية بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- الحصيلة ألف-٤ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣: تعزيز الشراكات من أجل اتساق السياسات والتعاون لتحقيق نتائج العمل اللائق والتنمية المستدامة؛

مجال التركيز ٣ - شراكات من أجل التمويل		
الإجراء المقترح	**الحصائل**	**الجدول الزمني**
٣-١ تعزيز دمج التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية في برنامج عمل منظمة العمل الدولية عن طريق حشد موارد تستند بوضوح إلى احتياجات التمويل المحددة في منظمة العمل الدولية حسب النتيجة السياسية أو الموضوع الرئيسي أو البلد/ الإقليم.	تنظيم حوارين منهجيين بشأن التمويل بهدف حشد التمويل الطوعي.	٢٠٢١-٢٠٢٣
	وضع نهج من أجل حملات مواضيعية محددة الزمن وإطلاق حملة واحدة.	٢٠٢١-٢٠٢٣

[١٩] انظر أيضاً مكتب العمل الدولي، المقترحات الرامية إلى تعزيز قدر أكبر من الاتساق ضمن النظام متعدد الأطراف، الوثيقة GB.341/INS/8.

[٢٠] من أجل المزيد من المعلومات بشأن هذه المبادرة متعددة أصحاب المصلحة، انظر الصفحة الالكترونية المخصصة للأمم المتحدة.

[٢١] من أجل المزيد من المعلومات بشأن أطر التمويل الوطنية المتكاملة، انظر الصفحة الالكترونية المخصصة للأمم المتحدة.

٣-٢ توسيع موارد وطرائق التمويل الطوعي من أجل تمويل غير مرصود وتمويل مرصود على نحو طفيف.	تعزيز طرائق ملموسة للتمويل غير المرصود (الميزانية العادية والحساب التكميلي) والتمويل المرصود على نحو طفيف مع شركاء التمويل من أجل دعم النتائج السياسية، تمشياً مع أولويات اتفاق التمويل.	٢٠٢١-٢٠٢٥
	تطبيق نهج موحد، تحديداً من أجل وضع برامج تعاون إنمائي واسعة ومتكاملة، بما في ذلك البرامج الرائدة،[٢٢] مما يمّكن من جذب مساهمات من جانب العديد من شركاء التمويل.	٢٠٢١-٢٠٢٥
٣-٣ توسيع موارد وشراكات التمويل الطوعي وتنويعها.	وضع أربعة نُهج محددة من أجل حشد التمويل الطوعي لأولويات منظمة العمل الدولية من الأمم المتحدة وموفري التمويل المحليين والقطاع الخاص[٢٣] والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات تمويل التنمية الأخرى على التوالي، ضمن أطر اتفاق الأمم المتحدة للتمويل والبرنامج والميزانية.	٢٠٢١-٢٠٢٣
	وضع استراتيجيات تمويل من أجل تنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق وأولويات العمل اللائق في أطر الأمم المتحدة للتعاون على المستوى القطري.	٢٠٢١-٢٠٢٣

وتشير الإجراءات المقترحة ٣-١ و٣-٢ و٣-٣ على وجه الخصوص إلى ما يلي:

- جميع النتائج السياسية للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ والبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣؛
- الحصيلة جيم-٣ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١: تعاون إنمائي فعال؛
- الحصيلة ألف-٤ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣: تعزيز الشراكات من أجل اتساق السياسات والتعاون لتحقيق نتائج العمل اللائق والتنمية المستدامة.

مجال التركيز ٤ - نتائج العمل اللائق والفعالية والشفافية		
الإجراء المقترح	**الحصائل**	**الجدول الزمني**
٤-١ تعزيز إدارة منظمة العمل الدولية القائمة على النتائج عن طريق تحسين المساءلة والرصد ووضع التقارير والشفافية فيما يتعلق بطريقة استغلال الموارد وتحقيق النتائج.	وضع وتطبيق نُهج وإرشادات وأدوات محدثة بشأن الإدارة القائمة على النتائج.	٢٠٢١-٢٠٢٣
	تحسين العمليات والنظم بهدف جعل بيانات منظمة العمل الدولية تتماشى بقدر أكبر مع إرشادات لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومبادرة شفافية المعونة الدولية ومعايير مكعب بيانات الأمم المتحدة.	٢٠٢١-٢٠٢٣
٤-٢ التحسين المستمر للأداء التنظيمي والتعلم في منظمة العمل الدولية، وتوفير خدمات قطرية سريعة عن طريق توسيع استخدام نماذج الخدمة الموجودة، وإطلاق نماذج جديدة، بما في ذلك تعزيز ونشر القدرة على التدخل السريع لمنظمة العمل الدولية بمشاركة المقر والمكاتب الميدانية والمركز الدولي للتدريب في تورينو.	تنفيذ تدابير ملموسة، بما في ذلك تحسين المساءلة، بالاستناد إلى الدروس المستخلصة والتوصيات المنبثقة عن التقييمات، بما في ذلك عمليات استعراض الشركاء مثل شبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف.	٢٠٢١-٢٠٢٥
	تحسين قدرات موظفي منظمة العمل الدولية في المجالات المتعلقة بالشراكات وحشد الموارد والتصميم النوعي لبرامج واسعة ومتكاملة وتنفيذها.	٢٠٢١-٢٠٢٣
	إطلاق نماذج جديدة أو محسنة لتوفير الخدمات، بهدف ضمان توفير مساعدة تقنية ملائمة وفي الوقت المناسب في المجالات السياسية المعنية على المستوى القطري.	٢٠٢١-٢٠٢٥
٤-٣ تعزيز الأداء التنظيمي في تلبية معايير منظمة العمل الدولية ومعايير الأمم المتحدة للمساءلة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي، في مجالات مثل الاستدامة البيئية والاجتماعية.	وضع أدوات من أجل تطبيق إطار منظمة العمل الدولية للاستدامة البيئية والاجتماعية في عمليات سير الأعمال والمجالات التقنية.	٢٠٢١-٢٠٢٣

[٢٢] من أجل المزيد من المعلومات بشأن البرامج الرائدة لمنظمة العمل الدولية، انظر الصفحة الالكترونية المخصصة.

[٢٣] انظر أيضاً، ILO, *Independent Evaluation of ILO's Public-Private Partnerships 2008–18*, 2019.

وتشير الإجراءات المقترحة ٤-١ و٤-٢ و٤-٣ على وجه الخصوص إلى ما يلي:

- الحصيلة جيم -٢ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١: تحسين نُظم البرمجة والإدارة القائمة على النتائج؛
- الحصيلة جيم -١ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣: تحسين الاستراتيجيات والنُظم والنُهج التشغيلية لزيادة القيمة مقابل المال.

٤-٤ تحسين نشر وإطلالة نتائج منظمة العمل الدولية والميزة النسبية لمنظمة العمل الدولية في الشراكات من أجل العمل اللائق.	وضع منظمة العمل الدولية أدلة وجيهة لصالح الاستثمار في العمل اللائق ونشرها.	٢٠٢١-٢٠٢٣
	وضع نهج من أجل تحديد تكاليف خدمات منظمة العمل الدولية ونشره.	٢٠٢١-٢٠٢٣

◄ مشروع القرار

١٥. أيد مجلس الإدارة خطة التنفيذ المقترحة في الوثيقة GB.341/POL/4 وطلب من المدير العام أن يراعي إرشادات مجلس الإدارة عند تنفيذ الخطة.